برنامج الدَّرس الواحد السادس
الدَّرس (٦)، ١٤٢٨

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

تطريز

فضيلة الشيخ صالح بن عبد الله العصيمي

حفظه الله تعالى

اختلاف القُرّاء

للعلامة المقرئ

علي بن جعفر بن محمد السعيدي

المتوفى في حدود ٤٠٠ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ

النُّسخة الإلكترونيَّة (الأولىٰ)

الشيخ لم يراجع التفريغ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّنا، وأشهد أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد؛ فهذا هو **الدّرس السابع** من برنامج **الدرس الواحد السادس**، والكتاب المقروء فيه: هو «**اختلاف القراء**» للعلامة المقرئ علي السَّعِيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقبل الشروع في إقرائه لابد من ذكر مقدمتين اثنتين:

المقدِّمة الأولىٰ: التعريف بالمصنِّف؛ وتنتظم في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: جرُّ نسبه؛ هو: الشيخ العلامة المُقرئ علي بن جعفر بن محمد السَّعيدي الرازي، يُكنىٰ بأبي الحسن.

المقصد الثاني: تاريخ مولِدِه؛ لم يذكر أحدٌ ممن ترجم له سنة مولده، لكن يُستفاد من مشيخته أنه ولد قبل الخمسين والثلاثمائة (٣٥٠).

المقصد الثالث: تاريخ وفاته؛ توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحدود الأربع مائة؛ كما ذكره الذهبي في «معرفة القُراء» ولم أجد أحدًا ذكر مُقدار عمره حين وفاته.

المُقدِّمة الثانية: التعريف بالمصنَّف؛ وتنتظم في ثلاثة مقاصد أيضًا:

المقصد الأول: تحقيقُ عنوانه؛ جاء مُثبتًا علىٰ النسخ الخطية للكتاب تسميته بـ«اختلاف القُرّاء»، وهذا اللفظ المطلق غير مُرادٍ عند مصنِّفه، فإنه لم يقصد استيعاب اختلافات القُرّاء، وإنّما اقتصر علىٰ مسألتين من مسائل القراءة.

المقصد الثاني: بيان موضوعه؛ موضوع هذه الرسالة هو مسألتان اثنتان:

إحداهما: تفخيم اللام وترقيقها.

وثانيهما: في الكشف عن علة إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق، وإخفائها عند حروفٍ أخرىٰ مع أنَّ حكمهما في القياس واحد.

المقصد الثالث: توضيح منهجه؛ اصطبغ منهج المؤلف في هذه الرسالة بما توجبه صناعة الإقراء من ضرب الأمثلة بذكر بعض الآيات التي تتعلّق بها الأحكام المذكورة، وبرزت فيها عنايتُه بتوجيه القراءات، والمراد **بعلم توجيه القراءات: هو إيضاح وجوه القراءة و[عللها] وبيان الأسباب التي سوَّغت قراءةً أو روايةً أو وجه أداء.**

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد الرازي:

اختلف القراء في اللفظ في اللام (في الله) فمنهم من فخمها لعظمته وفخامة ذكره، ويذهب بذلك أيضًا إلىٰ أن يُفرق بين اللام في اسمه تَعَالَىٰ وبينها في اللات، وهو الصَّنم، لئلا يشتبه اسمُه -جل وعلا- باسم الصنم، لأن الوقف علىٰ اللات بالهاء في قراءة وهو مذهب الكسائي، وإذا كان الوقف عليها بالهاء فقد وافقت حروفه حروفها، ولفظه لفظها، فكان التفخيم فرقًا بينه وبينها.

بين المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجملة أن مما جرىٰ من اختلاف القراء اختلافهم في اللفظ باللام بذكر [الاسم] الأحسن (الله)، ومجموع مذاهب القراء فيها مذهبان اثنان:

أحدهما: ترقيقها مُطلقًا، وهذا مشهورٌ عن قراء أهل البصرة.

ومنهم: من فخّمها في حال ورقّقها في حالٍ آخر، وهذا هو المذهب المشهور الذي استقر عليه العمل كما سيأتي.

وقد بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن الذين نزعوا إلىٰ إدخال التفخيم في لام الاسم الأحسن (الله) حملهم ذلك أمران اثنان:

أحدهما: معنوي؛ وهو: تعظيم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وتفخيم ذكره، فكان المناسب لتعظيمه تفخيم اللام فيه.

والآخر: لفظي؛ وهو: للتمييز بين اللام في اسمه تَعَالَىٰ: (اللّات) وبينها في سورة النجم عند الوقف عليها؛ لأن من القراء من يقف علىٰ هذه التاء يقف عليها هاءً كما هو مذهب الكِسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في قراءته فيقول: (أفرأيتم اللاه) عند الوقف، وأما إذا وصل فإنه يقرؤها تاءً.

وإنما كان التفخيم فيما كان قبل الاسم فتحةٌ كقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه:١١٤]، أو ضمة كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٣٦]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج:١١] وما أشبه هذه الحروف.

فإن كانت قبل الاسم كسرة فقد أجمعوا علىٰ ترك التفخيم؛ كقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦٧].

(بسم الله)، (بالله).

وكقوله تَعَالَىٰ في الأنعام: ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ [الأنعام:١٢٤] فُخِّمت الأولىٰ وتُرك التفخيم في الثانية بكسرة الهاء قبله من لفظة (الله)، فإذا وقفت علىٰ الأولىٰ بدأت بالتفخيم في الثانية لأنك تبتدئ بالألف المفتوحة ففُخِّمت.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ هنا المذهب المسموع أن نفرق بين اللام في حال وحال، فجمهور القُراء علىٰ أن اللام في الاسم الأحسن (الله) لها حالان:

أحدهما: التفخيم؛ وذلك إذا تقدَّمت عليها ضمة أو فتحة.

وثانيها: الترقيق؛ وذلك إذا تقدمت عليها كسرةٌ.

وقد مثل المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ بالأول بقوله تعالىٰ: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]) فإن لام الاسم الأحسن تقدمت هاهنا فتحةٌ فكان حقُّه التفخيم.

ومثل في الضم بقوله تَعَالَىٰ: (﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٣٦]) فإنَّ الاسم الأحسن (الله) تقدَّمته هنا ضمةٌ أوجبت تفخيمه، وهذه الضَّمة هي أثر واو الجماعة التي خُتمت بها الكلمة.

ثم مثَّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ باللام المرققة؛ وهي اللام التي تسبقها كسرة كقوله تَعَالَىٰ: (﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦٧]) فإن اللام هنا حقُّها الترقيق لتقدُّم الكسرة عليها.

وقد نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إجماع القراء في هذا الموضع علىٰ أنَّ اللام المسبوقة بكسرة حقها الترقيق، وأنه ليس أحدٌ من القراء يفخمها في هذا الموضع.

ومثَّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في أثناء هذا الأصل بلام رُققت وفُخِّمت بآية واحدة في قوله تَعَالَىٰ: (﴿رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ [الأنعام:١٢٤]) فإن الأولىٰ فُخِّمت بتقدم الضمة عليها، والثانية رُققت بتقدم الكسرة عليها، وإذا وقفت علىٰ الاسم الأحسن (الله) في ذكره الأول فإن اللام في الكلمة الثانية يكون حقُّها التفخيم لأنك تبتدئ بها دون كسرة فإذا قلت: ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ بالوقف وابتدأت ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ كان حقه التخفيم لأن الكسرة تخلص منها بالوقف علىٰ كلمة (الله) الأولىٰ.

ومن اللطائف القرآنية: أنه لا يوجد في القرآن موضع تكرر فيه الاسم الأحسن (الله الله) إلا هذا الموضع، فإذا سئلت في أي موضع جاء ذكر الاسم الأحسن مُكررًا (الله الله)؟ ففي هذه الآية فإن الاسم الأحسن كُرر مرتين.

وكذلك: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص] فخَّمتَ، وكذلك فخمت الواو قبله، فإذا وصلت بالثاني تركت التفخيم من الاسم الثاني، لأنك تقول: (أحدُنِ الله) فصارت قبله نون ساكنة مكسورةً في اللفظ، فإن وقفت علىٰ (أحدٍ) بدأت بالتفخيم.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ هنا مما يتصل بهذا الباب قوله تعالىٰ: (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]) فإن الاسم الأحسن لامه في الآية الأولىٰ مُفخمةً، ثم إذا وصلت هذه الآية بالآية الثانية فإن حقها في الآية الثانية: الترقيق، لأنك تقول: (أحدُنِ الله) الله الصمد.

ومعلومٌ أن التنوين ينحلّ عن حركةٍ وسكون، فتنوين الضم مثلًا فيه حركةٌ هي الضم وفيه سكون، وتنوين النصب فيه حركة هي الفتحة وفيه سكون، وتنوين الكسر فيه حركةٌ هي الكسرة وسكون.

وهذا السكون لما كان مُلْتقيًا عند الوصل بحرف ساكن اقتضىٰ المقام كسر الساكن الأول فصارت النون الساكنة الناتجة من التنوين في الكلمة الأولىٰ: (أحدٌ) مُنقلبةً إلىٰ كسرة، فلما ... الكسرة صار حق اللام في الكلمة الثانية وهي: (الله الصمد) صار حقها الترقيق: (قل هو الله أحدِ الله الصمد).

أما عند الوقف علىٰ رأس الآية فعند ذلك تبتدئ بالتفخيم فتقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص] لعدم موجب الترقيق.

وإنما كرهوا التفخيم بعد الكسرة لأن الكسرة مُستفلٌ، والتفخيم فيما تصاعد؛ فصعُب عليهم أن ينتقلوا من التسفِّل والتفخيم فيما تصاعد، فيكون في ذلك كُلفةٌ علىٰ اللسان.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هنا أن القراءة بالترقيق بعد الفتح، وعلم القراءات من علوم القراءات التي تُبين وجوه كمال القرآن الكريم.

فبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن القُراء (كرهوا التفخيم بعد الكسرة لأن الكسرة حرف مستفل) وإنما أثَّر الكسر وهي حركة؛ لأنها حرفٌ؛ لأن أصل الحركة هي ياءٌ فإنك إذا قُلت كلمةً بالكسرة ظهرت الياء فيها فقولك: (مررتُ بالمدرسةِ) فإن الكسرة هنا تُشير إلىٰ أصلها وهي الياء، فإن الضمة أصلها واو، والفتحة أصلها ألف، والكسرة أصلها ياء.

وإذا تقرر هذا فإن الكسرة الراجعة إلىٰ الياء حرف مستفل، والمراد بالاستفالة: انخفاض اللسان عن الحنك الأعلىٰ للفم، فإذا انخفض اللسان عن الحنك الأعلىٰ للفم تحول الكلام إلىٰ أسفل الفم، فصار

صعب عوده إلىٰ أعلاه بالتفخيم، ولأجل [عروب] الكسرة المستفلة وحدوث انخفاض اللسان وصعوبة التحول إلىٰ التفخيم بعده مقابل الاستفالة عند ذلك رأىٰ القراء انجماع تفخيم اللام بعد عروض الكسرة لها؛ إذ في ذلك كلفة علىٰ اللسان، والأصل أن اللسان العربي جاء بالأنسب من النطق، وعلىٰ هذا درج القراء، فإن القُراء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لم يقرؤوا بما فيه التكليف والمشقة كما يتوهمه بعض من لا معرفة بهذه الصناعة؛ بل اجتهد القراء في رعاية الوجوه المنقولة التي فيها يسرٌ؛ لأن هذا دين يسر، ومن يسر هذا الدِّين تعدد القراءات المنقولة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه، ومن يُسر تلك القراءات المنقولة أنها لا تجيء بما يشق علىٰ اللسان، وإن شقت علىٰ أحدٍ باعتبار بلده فإنها لا تشق علىٰ غيره باعتبار بلدٍ آخر؛ بل من مقاصد القراءة لآية أحوال الألسنة العربية فالمراد بالمشقة المدفوعة أنها مرفوعة عن اللسان العربي في بلاد الجزيرة له حال، وقد يكون في وسط الجزيرة له حال، وفي أطراف الجزيرة له حال، فلذلك تجد أنه قد تتعدد وجوه الأداء في القرآن من الآيات القرآنية رعايةً في ألسنة العرب.

فمثلًا: أحوال الهمزة من الإبدال والتسهيل والحذف إنما وقعت رعاية بحال العرب، فإن من العرب من يهمز، ومن العرب لا يهمز بل يُبدل، فمثلًا من العرب من يقول: (يؤمن) ومن العرب من لا يأتي لسانه العربي بذلك فيبدلها ويقول: (يومن) فجاءت القراءة بهذا وبهذا.

وبذلك فإن حُذاق القراء يُدركون أن القراءات هي -بحمد الله- من أنسب ما يكون في الصناعة الصوتية، فلا يوجد هذا في كلام غير العرب؛ بل ما تتعاطاه الأمم الأخرىٰ في ألسنتها مما يتعلق بالصناعة الصوتية هو: أشق علىٰ الألسنة، ولما عقل كبار القراء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هذا الوضع كانوا يُنكرون القراءات الخارجة عن ذلك، كحمزة الزيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ كان يُنكر علىٰ بعض أصحابه من يُجاوز القدر في المد والهمز، فلذلك فإن الفقهاء الذين عادوا قراءة حمزة لم يقفوا علىٰ خبره رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في إنكاره علىٰ بعض أصحابه، فليس إنكار قراءة حمزة ناتجًا من أدائه هو كما رواه في القراءة المتبعة، ولكن صار في المنتسبين إلىٰ قراءة حمزة من يُبالغ فيها حتىٰ يُخرج الهمز متهوِّعًا فعند ذلك لا توجب هذه الحال إنكار القراءة، وإنما توجب الإنكار علىٰ القارئ، وهذا هو الواقع في هذه الأزمنة المتأخرة: فإن بعض المنتسين إلىٰ الإقراء صاروا يُشددون علىٰ الناس في ذلك فربما حمل أحدهم الناس علىٰ الكلفة والمشقة زاعمًا أن ذلك وجه أداء القراءة.

وقد حدثني بعض الإخوان أنه بقي أسبوعًا مع شيخه يقرئه في الاستعاذة والبسملة مع كون ذلك المتلقي حسن الأداء بنشأته في هذه البلاد، ولكن الذي يحمل علىٰ هذا إما عجمة مانعة، وإما تشدد قاطع

عن وصول المنفعة، ووجود مثل هذه المظاهر لا يوجب كما ذهب إليه بعض الناس يوجد القراءة وتهوين أحكامها وأن الإنسان يقرأ كيفما شاء، وأن هذه الأحكام التي ينقلها أهل الإقراء إنما هي أحكام صناعية وضعية، وليست أحكامًا شرعية منقولة، وكل هذا غلطٌ فإن أهل الإقراء ما قرؤوا بحرفٍ من آرائهم، وإنما قرؤوا بالنقل المتصل عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وإذا أراد إنسان أن يخرج عن هذا القانون المتفِق عليه عندهم فليأتنا بنقلٍ عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قرأ هكذا، فمثلًا: إذا أراد إنسانٌ أن يقصُر المدّ المتصل فليأتنا بقراءةٍ واحدةٍ عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قرأ (جاء) أنه قرأها بالقصر قال ابن الجزري رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «وقد تتبعت القراءات المنقولة متواترها وآحادا وشاذها وصحيحها وضعيفها فلم أقف علىٰ قراءةٍ قُرئ بها بقصر المد المتصل» فمن قرأ بهذه القراءة فقد قرأ بوجهٍ لم يقرأ به أحدٌ من القراء بالكلية حتىٰ في القراءات الشاذة والضعيفة.

وأهل البصرة يُنكرون التفخيم ولا يستعملونه في قراءتهم، وكذلك أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم المقرئ من أهل بغداد وهو صدرٌ في القراءة، فكان يُنكر التفخيم إنكارًا شديدًا ويقول: «يلزمكم أن تقولوا: اللبن واللجام فتفخم كلا اللامين من هذا الجنس الغالب علىٰ أهل بغداد، وسائر الناس يقولون بالتفخيم في القرآن والأذان والكلام.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تعالىٰ هنا طريقة بعض أهل البصرة، وقد نُسب هذا المذهب إلىٰ أهل البصرة جميعًا؛ ولكن الصحيح أن بعض أهل البصرة كانوا يُنكرون التفخيم ولا يستعملونه في قراءاتهم.

وأما عموم أهل البصرة ففيهم ذلك إذ بعض القراءات المنقولة إلينا كالقراءات العشر فيها قراءات البصريين وفيها التفخيم كما فيها الترقيق.

وقد كان منهم من يُنكر التفخيم كما ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذلك.

فكان يقول بعض أولئك («يلزمكم أن تقولوا: اللبن واللجام) يعني بالتخفيم فيهما، وهذا اللازم ليس بلازم، لأن القراءة سنةٌ متبعة، وهؤلاء الذين قرؤوا بالتفخيم إنما اتبعوا المنقول، والمنقول لا يُنكر علىٰ ناقله؛ لأنه يرجع إلىٰ أصل وثيق.

ورأيت العرب في البادية والحجاز واليمن يفخمون سائر اللامات، فيقولون: ثلاثة، فيفخمونها وهي لغة أهل الشام والمغرب، ولا يجوز ذلك في القرآن، إلا لقوم تلك لغتهم، فلا يقدرون علىٰ تحويل

لسانهم، فاعلم ذلك إن شاء الله تَعَالَىٰ.

بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في هذه الجملة: أن من (العرب في البادية والحجاز واليمن) ولا زال فيهم بقية إلىٰ اليوم منهم من يفخمون سائر اللامات، وهذا مذهب مُقابل لمذهب أعراب البصرة، فهم يُفخمون اللامات مُطلقًا.

والقراءة بذلك كما ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لا تجوز في القرآن، لأن القراء قد أجمعوا - كما تقدم- أن اللام المسبوقة بكسرٍ لا تُفخم؛ فحينئذٍ فإن القراءة بهذا الوجه مُتعذرة لعدم النقل.

ثم استثنىٰ من ذلك (إلا لقوم تلك لغتهم، فلا يقدرون علىٰ تحويل لسانهم) وهذا من قواعد الشريعة التي رأتها في أحكام كثيرة فإن الوجوب متعلق بالقُدرة، فمن كان قادرًا بالقراءة علىٰ وجهها المطلوب كان هذا هو الواجب في حقه، فإن فاته أثم، وإن كان قرأ.. وتركه فإنه لا يأثم حينئذٍ، وهذا من الوجوه التي يُرد بها علىٰ.... لأن من يقول بحمل الناس علىٰ هذه القراءة المنقولة ويقول: بتأثيم الخلق الذين يقرؤون علىٰ غير هذه الوجوه.

وجواب هذه الشبهة أن يُقال: إن كان الموجب لهذه القراءة عدم قُدرتهم عليها فإنهم معذورون في ذلك، فإن الإنسان إذا لم يقدر في الصلاة علىٰ ركوع ولا سجود عُذر في ذلك، فكذلك القراءة إذا لم يستطع الإنسان أن يأتي بها علىٰ وجهها مع اجتهاده وبذل جهده في ذلك فإنه معذور، وأما إن كان يستطيع ذلك ثم ترك فإنه يأثم فإن المستطيع بالقيام في صلاة الفرض أو الركوع أو السجود فيها فإنه يأثم إذ أنه قادرٌ علىٰ الفعل.

مسألة في إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق وإخفائها عند بعض الحروف، وحكمها بالقياس واحد

وقال أبو الحسن الحذرازي: إنما ظهرت النون الساكنة عند حروف الحلق؛ لأنها تخرج من ذلق اللسان وهي بعيدة من الحلق، ولا يكون الإخفاء والادغام إلا لمقاربة الحرفين، أو لتزاحمهما في المخرج الواحد.

وذلك اتفاقٌ بين القراء وأهل العربية إلا أن بعض أهل المدينة يخفيها عند حرفين من حروف الحلق وهما الغين والخاء كقوله تَعَالَىٰ: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣] ونحوه وذلك أنهما عُليا أخواتهما في الحلق، فرُدت من أقصىٰ الفم وهي لغة لا ترضىٰ ولا يقرأ بها؛ لأن فيها كُلفة علىٰ الناطق بها، إلا قومًا

تلك لغتهم فتطبَّعوا بها.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في هذه الجملة فاتحة المسألة الثانية التي تتعلق ببيان وجه العلة (في إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق) الستة (وإخفائها عند بعض الحروف، وحكم، وحكمها بالقياس واحد).

وابتدأ ذلك بأن بين بأن الحامل علىٰ إظهار حروف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والألف والخاء والعين والحاء عند إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف الستة أنه موجب ذلك أن النون تخرج من طرف اللسان؛ يعني من طرفه، وأن حروف الإظهار تخرج من الحلق، والحلق بعيدٌ عن ذلق اللسان، فأوجب ذلك أن تكون النون الساكنة والتنوين حينئذٍ مُظهرةً، والإخفاء والإدغام [لا يظهر] إلا مع وجود مقاربة ومزاحمة في المخرج والمقاربة والمزاحمة....

وقد نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (اتفاق بين القراء وأهل العربية) علىٰ ذلك، وهذا مما يدل علىٰ أن قواعد القراءة ليست شيئا افتاته القراء؛ بل هي ترجع إلىٰ أصول فرعية منها: انعقاد الإجماع، والإجماع حُجة، وكل فنٍّ يُرجع فيه إلىٰ نقلته ويُعوّل علىٰ مجتهديه كما قال ابن عاصم في «مُرتقىٰ الوصول»:

وكـــل فـــنٍّ فلـــه مجتهـــدُ عليـــه في تحريـــره يُعتمـــد

وقد اتفق أهل القراءات والعربية علىٰ إظهار النون الساكنة والتنوين عند الحروف الستة الحلقية التي ذكرناها.

إلا أن بعض أهل المدينة أخفاها عند حرفين من حروف الحلق وهما: الغَيْن والخاء، وإنما أخفاها هؤلاء لبُعد الغين والخاء من الحلق، وقربها إلىٰ تجويف الفم، فهي آخر حروف الحلق من جهة الفم وهي قريبة إلىٰ تجويف الفم، فلأجل قُربها إلىٰ تجويف الفم وبُعدها في أقصىٰ الحلق من جهة الفَم سوغ ذلك لبعض قُراء أهل المدينة أن يُخفوها ويُلحقوها بالقاف والكاف التي هي أقرب ما تكون إلىٰ حروف الحلق.

ثم ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن هذا (لغة لا ترضىٰ ولا يقرأ بها لأن فيها كَلَفة علىٰ الناطق بها، إلا قومًا تلك لغتهم فتطبعوا بها).

وهذا اعتذار عنهم كالاعتذار الذي سبق ...مُفصل: أنه عند عدم القُدرة فإنه لا مؤاخذة عليه، إلا أن ما ذكره من كون ذلك لغةٌ لا ترضىٰ ولا يُقرأ بها فيه نظر علىٰ... لأن بعض القُراء الذين اتفقوا علىٰ القراءة

بقراءاتهم وهو أبو جعفر المدني من القُراء العشرة يُخفي النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين، ويخرجها عن حُكْم سائر الحروف السِّتّة من طريق الحلق.

ومذهب جمهور أهل العلم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من القُراء هو إظهار النون الساكنة والتنوين عند جميع حروف الحلق إلا أبا جعفر المدني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فإنّ له الإخفاء عند الغين والخاء، فقراءته قراءةٌ أصلية وقد انعقد الإجماع بعد الاختلاف علىٰ تواتر هذه القراءة، فإن من العلماء المتقدِّمين من كان يحصر التواتر علىٰ السبع، بل منهم من يحصر الصحة علىٰ السبع ويرىٰ ما زاد عنها شاذا.

والصحيح أن القراءات العشر والسبع والثلاث هي زائدة عليها التي هي اليوم من طريق الدُّرة كلها قراءات متواترة، فصار الأخذ بهذا وجهًا صحيحًا مُعتمدًا مقروءًا.. للقراءات العشر وذلك لأبي جعفر المدني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

ولا تُدغم حروف الفم في حروف الحلق، ولا حروف الحلق في حروف الفم ليُعد ما بينهما إلا حرفًا واحدًا رُوي عن أبي عمرو علىٰ شذوذ: إدغام الغين مع القاف في قوله تَعَالَىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران:٨]؛ وذلك أن القاف هي أقصىٰ حروف الفم في الحنك وأقربها إلىٰ الحلق.

واعلم أن النون الساكنة إذا لقيت حرفًا من حروف الفم نقرت صوتًا في الخياشيم فلا يكون لها حظٌّ في الفم ألا ترىٰ أنك إذا قُلت: منكَ وعنكَ، ومن ضربكَ، ومن صُلْح، ومن شرِبَ، ومن قرأ، وما أشبهها لا يتحرك اللسان بها وتُسمىٰ حينئذٍ النون الخفيفة.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في هذه الجملة من قواعد القراءة: أن حروف الفم لا تُدغم في حروف الحلق، وأن حروف الحلق لا تُدغم في حروف الفم لبُعد ما بينهما، فإن الحروف الحلقية تخرج من مخرج هو الحلق، وحروف الفم تخرج من هذا التجويف المسمىٰ الفم، فالمخرج مُتباين.

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ: أن هذا البُعد أوجب عدم الإدغام وقد علله ببعده بقوله: (لبعد ما بينهما) فلأجل أن المخرجين كل منهما في حيز امتنع الإدغام.

ثم ذكر خلافًا في حرف واحد روي عن أبي عمرو هو: (إدغام الغين مع القاف في قوله تَعَالَىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمرامن:٨]) فإن أبا عمرو فيما نُقل عنه في هذا الوجه يُدغمها ويلزم من ذلك إلغاء الغين وبقاء الصوت والقاف وكأن قراته: (﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمرامن:٨]) وهذا الوجه قد بين المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنه شاذٌّ عن أبي عمرو البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ وعلل ذلك: (أن القاف هي أقصىٰ حروف

الفم في الحنَك وأقربها إلىٰ الحلق) يعني وجه الإدغام المذكور؛ بأن القاف يخرج من أعلىٰ الحنك وأقربه الحنك الأعلىٰ، وأقربه إلىٰ الحلق والغين يخرج من آخر الحلق وأقربه إلىٰ الفم، فلأجل تقارب ما بينهما نُقل وجه هذه القراءة إلا أن هذه القراءة المنقولة شاذة عن أبي عمرو البصري.

وهاهنا إشكال: وهو كيف يقال: إن هذه القراءة شاذة عن أبي عمرو البصري مع أن أهل العلم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ اتفقوا علىٰ تواتر السبع؛ ومنها: قراءة أبي عمرو، وإنما وقع الخلاف في قراءات زائدة عليها وكيف يُكتب عليها بالسجود في وجه منها يوجب اطراح ذلك الوجه مع كون هذه القراءة قراءةً متواترة؟

الجواب أن يُقال: إن المتواتر هي قراءة أبي عمرو، وأما بعض الوجوه المنقولة عنه فلا يلزم تواترها؛ بل قد تختل بعض أركان القراءة الصحيحة المعتمدة فيُرد ما اختل منها لأجل اختلال شرطه، ولذلك لما ذكر ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ شروط القراءة قال:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي

صَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرآنُ ... فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ

وحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ ... شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبعَةِ

فإن كان الحرف منقولًا في شيءٍ من طُرق السبع فإنه يُحكم بشذوذه كما في هذا الوجه.

ثم بين المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: (واعلم أن النون الساكنة إذا لقيت حرفًا من حروف الفم نقرت صوتًا في الخياشيم فلا يكون لها حظ في الفم) وأنت قد علمت فيما سبق أن النون تخرج من ذلق اللسان في الفم، فإذا لقيت حرفًا من حروف الفم فإنها تنفُر إلىٰ الخياشيم تقول: (منكَ وعنكَ) فإن النون هنا لا تلامس طرف اللسان، وإنما تتحول إلىٰ غُنة تكون من الخيشوم، ولهذا لا يقرأ الإنسان الإخفاء فيقول: (إنْ كُنتم) ويضع لسانه علىٰ حنكه، بل يقرؤها من غير إلصاق اللسان بالحنك ويقول: (إن كنتم) فإن هذا مُقتضىٰ الإخفاء المتعلق بعلة التقاء النون الساكنة بحرفٍ من أحرف الفم ومنها حروف الإخفاء المعروفة.

فإن قيل: فلِم أظهرت عند الواو من قوله تَعَالَىٰ: ﴿صِنْوَانٍ﴾ [الرعد:٤]، ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام:٩٩] قيل: إنها غير النون التي ذكروها؛ لأنها أصلية وهن أدوات وزوائد لا حظ لها في سائر الكلمة، والنون الأصلية هي أن تكون فاءً من الفعل أو عينًا أو لامًا، ونون (صنوان) هي عين الفعل، فهي أقوىٰ في تقدير من التي

لا أصل لها في بناء الكلمة.

وتُظهر [١] أيضًا إذا كانت أصلية عند الياء نحو قوله: (الدُّنيا) وهي عين الفعل وكقوله: (نابٌ وأنْياب) وهي فاء الفعل.

وتظهر أيضًا إذا كانت أصلية عند الميم كقوله: (نَمَىٰ ينمَىٰ)، وهي فاء الفعل أيضًا: ألا ترىٰ أنك قد أظهرتها مع الميم وهي أصلية، ولا تظهرها معها إذا كانت أداة كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ﴾ [الحجر:٢١]، ﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ [مريم:٧١]، ﴿مِن مَّالِ﴾ [المؤمنون:٥٥] وما أشبهها.

فإن قيل لم: أظهرتها عند هذه الثلاث الأحرف، أعني الواو والياء والميم، ولم تظهرها عند سائر حروف الفم والشفة؟ قيل: إن الواو والياء ليس لهما حيز في الفم وهما هوائيتان يخرجان من هواء الجوف، ولا يقع بينهما مجاورة ولا مُقاربة، وسائر الحروف لها مخارج وأحياز، فهي تدور معها في الفم وتتقارب منها.

لما ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنّ النون الساكنة والتنوين حقُّها الإظهارُ عند حروفِ الحلق: أورد إشكالًا أورَدَه بعض أهل العلم في الحُكْم بإظهارها أيضًا في مواضعَ أخرىٰ: كنون (صِنوان وقنوان، والدنيا، وبُنيانًا) فإن هذه الكلمات الأربع في القرآن الكريم جاءت فيها النون مُظهرةٌ مع كون الحرف الذي يعقبها ليس من حروف الحلق.

وقد ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنّ الحامل علىٰ ذلك كون هذه النون من هذه الكلمات أصليةً بخلاف النّون الساكنة والتنوين التي تكون في كلمة متقدِّمةٍ عنها زائدةٌ عليها، وأنتم تعرفون أن الواو والياء هي من حروف الإدغام، لكن المدغمين اشترطوا بأن تكون النون الساكنة والتنوين في حيز منفصل في كلمةٍ مُنفصلة، وأن حروف الإدغام تكون في كلمةٍ منفصلةٍ عنها.

فعلل المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذلك بكون النون في هذه الكلمات أصلية.

وعلّله أكثر أهل العلم بالقراءات عللوه بخشية الالتباس أن تلتبس هذه الكلمات بغيرها فإنك لو أدغمت لقلت: (صوّان وقُوّان) فأذهبت النون وتُوُهِّم أن (قوان) غير كلمة (قنوان) وصار حق النون في هذه المواضع: الإظهار، وهو الذي يسميه علماء التجويد والقراءات **بالإظهار المطلق** فإن الإظهار المطلق هذا محله.

---

(١) الحروف لا تحكم بنفسها وإنما يُحكم عليها، فلا تقول: (النون إن تَسكن) وإنما النون إن (تُسكن) فأنت الذي تحكم عليها بالسكون.

ثم بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن النون الساكنة تُظهر أيضًا إذا كانت أصليةً عند الميم كقولك: (نَمَىٰ ينمَىٰ) فإن النون الساكنة هنا لا تُدغمها العرب؛ بل تظهرها، فتجعل حكمها كحكم ما تقدّم من (قنوان وصنوان) وعلتها: هي علة ما تقدم وهو خشية التباس فيها.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنها تُظهر إذا كانت الميم أصليةً ولا تُظهر إذا كانت النون الساكنة قبلها أداةً في جملة مستقلة كما مثّل في قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ [مريم:٧١]) والأمثلة التي تليها، وهذا كما ذكرت لكم هو الذي أوجب عند علماء القراءة أن يشترطوا في الإدغام أن تكون النون الساكنة والتنوين في كلمة منفصلة، وأن يكون الحرف المدغم في كلمة أخرىٰ.

ثم أورد بعد ذلك إشكالًا يردُ علىٰ هذا المحل وهو: فإن قيل: لم أظهرتها عند هذه الثلاثة الأحرف؟ أعني الواو والياء والنون ولم تظهرها عند سائر حروف الفم والشفة، يعني لماذا خصصت هذه الأحرف بالإظهار دون بقية أحرف الفم والشفة، فأجاب عن ذلك بقوله: (إن الواو والياء ليس لهما حيز في الفم وهما هوائيتان يخرجان من هواء الجوف، ولا يقع بينهما مجاورةً ولا مُقاربة، وسائر الحروف لها مخارج وأحياز، فهي تدور معها في الفم وتتقارب منها) يعني أن التباعد بين النون الساكنة والتنوين مع الواو والياء والميم بكونها في مخرج وتلك في مخرج بخلاف الحروف الأخرىٰ هو الذي أوجب التفريق بين هذه وهذه.

ثم ذكر: (إن الواو والياء ليس لهما حيز في الفم وهما هوائيتان يخرجان من هواء الجوف) وهذا الوصف إنما هو في حق الياء والواو المدِّية، وأما الياء والواو غير المدية فلا، والواو والياء المدية المراد بها: الواو التي تسبقها ضمّة، والياء تسبقها كسرة، فهي التي تكون هوائيةً، وقد جُمعت مع الألف التي تسبقها فتحة في كلمةٍ واحدة في القرآن هي: ﴿نُوحِيهَآ﴾ [هود:٤٩]، فالواو سُبقت بضمة، والياء سُبقت بكسرة فصار مخرجها هوائيًا خارجًا من هواء الجوف.

وأما الياء التي ليست بمدية فإنها تخرج من الفم: (من شجْر الفم) أعني أعلاه، وتُسمىٰ حرفًا شجْريًا منسوبًا إلىٰ شجر الفم، وأما النون والواو فإنها تخرج من الشفاه وتُسمىٰ حروفًا شفوية، فلها مخارج وأحياز معينة.

فهذه العلة التي ذكرها المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فيها نظر قد تعقبه بعض أهل العلم في ذلك.

وأحسن من ذلك: ما أجاب به جماعةٌ من علماء هذه الصنعة من أن امتناع ذلك وقع دفعًا لاشتباهها

بالمضعَّف، لأن التضعيف تكرير حرف وحركة، وإذا حصل هذا عند الواو والياء والميم في كلمةٍ واحدة اشتبهت بالمضعف، فلو أنك أدغمت مثلًا النون في كلمة (ينمىٰ) فقلت: (يَمَّىٰ) فإنها تشتبه بالمضعف، فالقول فيها كالقول في قنوان وصنوان أن الموجب لذلك دفع الالتباس، والالتباس المظنون هنا اشتباهها بالحروف المضعفة التي تقع في الكلمات التي من جنسها.

فإن قيل: فلم أظهرتها مع الميم وهي من الشفة، ولم تظهر مع الباء وهي شفوية أيضًا قيل: إنما أظهرت مع الميم مخافة التشديد؛ لأن النون لها غُنة والميم لها غنة، فهي تصير عند الميم ميمًا مثلها ساكنة فإذا أُدغمت صارتا معًا ميمًا واحدة مشدَّدة.

والعرب لا تدغم هذه النون في شيء من الحروف التي ذكرناها إدغامًا محضًا، إنما تُخفيها إخفاءً، والحروف بعدها مُخففةً لا تتغير من جهتها، فلم تقدر علىٰ إخفائها عند الميم، وأبتِ الإدغام محضًا فأظهرتها حينئذٍ فِرارًا من التشديد، فلما لقِيت النون باءً آمنوا الإدغام أو التشديد، فأخفوها كإخفائها عند سائر الحروف، وبقيت الباء مخففة علىٰ جهتها كقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾ [البقرة:٣١]، ﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ﴾ [التحريم:٣].

وكذا قوله: (قنْبر وعَنْبر ومِنبر) وما أشبهها.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هنا اعتراض أجاب عليه: وهو بيان وجه التفريق بين الميم والباء مع كونهما جميعًا حرفًا شفويًا؛ فإن الباء والميم مخرجهما جميعًا من الشفة، ومع ذلك فرق بين حكمهما فجعل حُكْم النون الإظهار، وجعل حُكْم الباء الإخفاء، فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنّ النون الساكنة إذا لقيت ميمًا في نفس الكلمة فإن الميم فيها غنّة، والميم فيها غنةٌ، وإذا أُدغمتا كما ذكرنا (ينمىٰ) عند ذلك صار اللفظ: (يمَّىٰ) اشتبهت بالمشدد يعني المضعف كما ذكرنا سابقًا.

وأما إذا لقيت النون الساكنة والتنوين باءً فإنه لا يتطرق هذا الاحتمال، لأن الباء يبقىٰ أثرها وتكون النون الساكنة والتنوين هنا غير مدغمة بالكلية، وإنما مُخفاةً، ولذلك فإن القلب هو نوع من أنواع الإخفاء فإذا قلت: (أنبئوني) بما يُسميه علماء التجويد بالقلب لسبق الباء بنون ساكنة أو تنوين فإنك هنا لا تدغمه، وإنما تخفيه، إذ تبقي التنوين مع الحرف خفيفة، ولأجل وجود هذا المعنىٰ افترقت الباء عن الميم وأُمن الإدغام والتَّشديد في الباء.

فإن قيل: ما قولك في (طسم) قد أظهر النون من هجائها بغض القراء، وأدغمها بعضهم؟

قيل: أما إظهارها فعلىٰ وجهين، وأما إدغامها فعلىٰ وجهين أيضًا:

فأحد وجهي الإظهار هو أن تُجعل السين بمنزلة اسم غير مُعرب، وتكون النون منهما آخره، وهي أصلية بمنزلة اللام من الفعل، فلا يدغم عند الإدراج للحجة التي تقدّم ذكرها في باب الميم.

فإن قيل: لِمَ لمْ يظهروها في: ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلۡكَ﴾ [الشعراء]. ﴿حمٓ ۝١ عسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورىٰ]؟

قيل: قد تقدم ذكر الجواب في ذلك، وذلك قد بينا أنها تظهر عند حروف الحلق والياء، والواو والميم، لبُعدها منهن، وتخفىٰ عند باقي الحروف.

وقد خصوها بالإظهار عند الميم في قوله: ﴿طسٓمٓ ۝١﴾ [الشعراء] وبالإخفاء عند التاء في قوله: ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلۡكَ﴾ [الشعراء] قياسًا علىٰ قوله: (نَتَحَ ينْتَحُ، ونَتِنَ يَنْتَنُ) وأخفوها أيضًا عند القاف من ﴿عسٓقٓ﴾ قياسًا علىٰ قوله: (نَقَدَ ينقُدُ، ونقَلَ ينقل، نَقَرَ ينقُرُ).

والوجه الثاني من الأظهار: هو أن تُقطع الحروف فيُسكت عند كل حرفٍ منها فتظهر النون عند ذلك كقوله: ﴿طسٓمٓ﴾، وكذلك ﴿طسٓۚ﴾ وكذلك ﴿حمٓ ۝١ عسٓقٓ ۝٢﴾، وقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾، ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾، وسواء كانت السين اسمًا أو حرفًا فإنها تظهر عند القطع.

فأما أحد وجهي الإدغام فإنهم أدغموها عند الميم ادغامًا محضًا قياسًا علىٰ نحو قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾ [الحجر:٢١]، ﴿وَإِن مِّنكُمۡ﴾ [مريم:٧١]، ﴿مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥﴾ [المؤمنون] ونحوهن تصير النون عند الميم ميمًا فتدغم كما تدغم الميم سواء.

والوجه الثاني: هو الإخفاء الذي ليس بإدغام محض، ولا يوجب تشديد الحروف بعدها، وذلك عند التاء والقاف والواو، نحو: ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلۡكَ﴾ [الشعراء]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس]، ﴿حمٓ ۝١ عسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورىٰ]، ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم:١] خفيفة النون قبل الحروف، وتركتها مخففات علىٰ جهتها.

وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولىٰ ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تم الكتاب بعون الملك الوهاب والحمد لله رب العالمين آمين.

بين المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في هذه الجملة وجوه علل مَن أظهر، ومن أدغم في النون الساكنة الواردة

في قوله تَعَالَىٰ: ﴿طسٓمٓ﴾ فإن النون الساكنة هنا التي هي آخر كلمة السين من القراء من أدغمها، ومن القراء من أظهرها فاحتيج إلىٰ بيان وجه المظهر وحجته، ووجه المدغم وحجته.

فبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن من أظهرها فإنه تمسك بوجهين اثنين، وأن من أدغمها فإنه تمسك بوجهين اثنين.

فأما من جعل حكمها الإظهار: فأول علل الإظهار عنده: أنه جعل السين بمنزلة اسم غير معرب يعني مبني، وتكون النون منهما آخره، وهي أصليةٌ بمنزلة اللام والفعل فلا يُدغم عند الإدراج، يعني أن النون في كلمة سين عند هؤلاء أصلية، فإذا كانت أصليةً من بناء الكلمة فإنها لا تُدغم كما في قنوان وصنوان فألحقوها بهذا وأظهروها عند ذلك.

ولما بين هذا الوجه من الإظهار أورد عليه اعتراضًا وهو قوله: (فإن قيل: لِمَ لم يظهروها في: ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلۡكَ﴾ [الشعراء]. ﴿حمٓ ۝١ عسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورىٰ]؟) فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: أن الموجب لذلك: (ما تقدم ذكره) وهو أن النون الساكنة والتنوين (تظهر عند حروف الحلق والياء، والواو والميم، لبُعدها منهن، وتخفىٰ عند باقي الحروف).

وليست هذه الحروف الواردة في أول سورة النمل والشورىٰ ليست هي من حروف الحلق ولا من حروف الياء والواو والميم، فلذلك لم يلزم إظهارها، بل صار حكمها الإخفاء.

ثم ذكر الوجه الثاني الذي يحتج به القائلون بالإظهار: وهو أن الحامل علىٰ ذلك تقطيع الحروف، وتقطيع الحروف يكون بالسكت كما في قراءة أبي جعفر، وإذا سكت أظهرت النون كقول أبي جعفر مثلًا يقرأ فيقول: (ألف لام ميم) فيسكت بين كل حرف، وهذا السكت يكون بتنفس فإن الفرق بين السكت والقطع أن السكت بلا تنفس، والقطع بتنفس كما قال الشاطبي في الشاطبية:

وسـكتهم المختـار دون تـنفّس .....

فيسكت دون خروج هواءٍ منه، فمن أظهرها ألحقها بهذه العلة وهي تقطيع الحروف بالسكت كما هو وجه منقول في القراءة في قراءة أبي جعفر المدني من العشرة.

ثم بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وجهي من أدغمها وذكر أن الوجه الأول: أن من أدغم النون الساكنة عند الميم إدغامًا محضًا فإنه ألحقها بمثل قوله تَعَالَىٰ: (﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾ [الحجر:٢١]) فجعل النون هنا زائدةً لا تعلُّق لها بأصل الكلمة وخلفها حرف إدغام، وإذا خلَفها حرف إدغام صار حقُّها الإدغام، وقد تقدم أن

من حق الإدغام أن تكون الساكنة في حيز وأن يكون الحرف المدغم في حيزٍ آخر، وهذا واقع في قولك: (سين ميم) فإن بناء السين منفصل في حيز والميم تعقبه فيكون حكمه الإدغام.

وأما الوجه الثاني فهو: إلحاقها بالإخفاء في المواضع التي ذكر فإن الإخفاء فيه شوب إدغام، فإنه ذكر أن النون الساكنة والتنوين تخفىٰ عند التاء والقاف وعند الواو في قول جماعة، فيكون عند ذلك إلحاقها بهذا الشبه موجبًا لإدغامها، والإخفاء والإدغام بينهما اتصال لوجود شبه الإدخال في الإخفاء فإن الإدخال محض في الإدغام بخلاف فإن الإدخال ليس فيه محض، وليس فيه إدخال محض، وإنما فيه شبه إدخال فألحق به وصارت مُلحقةً في هذا الموضع بنظائرها من الحروف التي أُخفيت النون والساكنة والتنوين عندها.

وهذا آخر التقرير علىٰ هذا الكتاب وبالله التوفيق وصلىٰ الله وسلم علىٰ عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.